بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة

في

الجمعية العامة للأمم المتحدة

تحت بند:

"تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً"

يلقيه

السكرتير ثاني/ عبدالله أحمد الشراح

مقر الأمم المتحدة

الاثنين، 9 أكتوبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يســـرني في البداية أن اثني على ما جاء في كافة تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الواردة تحت البند والتي ستسهم في تنفيذ جدول اعمال التنمية المستدامة 2030 على أرض الواقع بالانتقال السلس من الاهداف الانمائية للألفية الى اهداف التنمية المستدامة على جميع الاصعدة وعكسها في كافة الخطط الانمائية الوطنية والإقليمية في إطار تعاوني جديد ومبتكر فيما بين كافة الشركاء الانمائيين لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع.

ويؤكد وفد بلادي على ضــرورة اســتمرار الزخم والحماس الذي صــاحب الجهد الذي تم بذله لإنجاح مؤتمر الامم المتحدة الثالث لتمويل التنمية واعتماد خطة عمل اديس ابابا في شـــهر يوليو 2015 لمواكبة المتغيرات والاحتياجات الانمائية، ومروراً بجدول أعمال التنمية المســتدامة 2030 في شـــهر ســبتمبر 2015 والذي لمس أبرز احتياجات وأولويات الدول مع الاخذ بعين الاعتبار الخصـــائص الوطنية والمســـتويات الانمائية للدول في اطار اهدافه الانمائية المستدامة الـــ 17، ووصولاً الى المؤتمر الـــ21 للدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (**UNFCCC**) وما أثمر عنه في التوصـــل الى اتفاق باريس في ديسمبر 2015 كإستجابة دولية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي بشكل عادل وطموح ومتوافق مع مبادئ اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة الاعباء.

فقد مثلت الاحداث الانمائية الهامة نقطة تحول مفصلية وأملاً نجدد به العزم بالعمل معاً لترجمة التزاماتنا ومسـؤوليتنا من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب، والتي أتت كثمرة لمشاورات واسعة النطاق بين الجهات الفاعلة تهدف بشـكل أســاســي لاجتثاث الفقر بكافة اشـكاله

وأبعاده بما في ذلك الفقر المدقع باعتبار ذلك التحدي العالمي الابرز والاهم علاوة على كونه متطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،،،

لا يسعني هنا إلا أن اشيد بجهود الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة المعنية في متابعة نتائج كافة الاحداث المتعلقة في التنمية واخص بالذكر هنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي خضع خلال عضويتنا به في الفترة من 2013 ولغاية 2015 العديد من الاصلاحات المعززة لدور المجلس والمطورة لأساليب عمله باعتباره المنبر الرئيسي لتحقيق التكامل المتوازن للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في اطار أجزاء دورته الموضوعية السنوية، فضلاً عن متابعة تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية منذ انشاؤه والتي امتدت متابعته الحثيثة لها حتى عصرنا الحالي، ونتطلع للعمل المميز الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة القادمة في اطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

كما أود أن أؤكد على ضرورة استمرار العمل سوياً لوضع أسس وترتيبات تضمن القدرة على مواجهة الظروف والتحديات الصعبة التي تقوض قدرات الدول النامية وتثقل على نحو غير مسبوق كاهل الفئات الاكثر ضعفاً وفقراً لاسيما تلك التي تواجه اوضاعاً خاصة لبلوغ الاهداف الانمائية المتفق عليها لتحقيق التقدم والرخاء للشعوب، ونسلم بأهمية تقاسم الدول الاعضاء مسئولية بلوغ هذه الاهداف وتعزيز التعاون الدولي خاصة فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية بغية تحقيق الشراكة الانمائية المبتكرة تطبيقاً لمبدأ العمل الجماعي، كما نشدد على اهمية تأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام تأكيداً على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي.

فالســـعي نحو التنمية المســـتدامة بمختلف ابعادها يتطلب تهيئة الارضـــية المناسـبة وفي مقدمتها مسـألة تمويل التنمية من خلال ابتكار موارد تمويلية جديدة لمواكبـة المتطلبـات والاحتيـاجـات الانمـائيـة على اعتبـار انهـا جزء لا يتجزأ من جدول اعمال التنمية المســـتدامة لمواجهة التحديات الانمائية من خلال التزام المانحين بالوفاء في تعهداتهم في تلبية احتياجات الدول النامية لتمكينها من بلوغ أهداف التنمية المسـتدامة، وفي نفس هذا السـياق ندعو كافة الدول المتقدمة للوفاء بما التزمت به بتخصـيص ما نسـبته 0.7 % من مجمل ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

السيد الرئيس،،،

كرست دولة الكويت كافة جهودها وإمكاناتها بقيادة حضـرة صـاحب السمو امير البلاد الشـــيخ/ صـــباح الاحمد الجابر الصـــباح، حفظه الله ورعاه، الكفيلة بمسـاعدة الدول المتعثرة من بلوغ الاهداف الانمائية المسـتدامة بحلول عام 2030 وخلق ظروف أفضل لشعوب العالم عبر آليات ومبادرات عديدة تعزز من التعاون المشـترك بين العالم للقضـاء على الفقر وتخفيف عبء الديون والتصـدي للآثار المترتبة عن تغير المناخ.

فقد حرصـــت بلادي على تحمل مســـئولياتها الإقليمية والدولية معالجة التحديات وتلبية متطلبات الدول التي تواجه اوضـــاعاً خاصـــة لتحقيق التنمية المســـتدامة بمختلف ابعادها تحت مظلة الامم المتحدة او من خلال الصـــندوق الكويتي للتنمية الاقتصـــادية العربية باعتباره أحد الأذرع الرئيســـية المعبّرة عن النهج الراســخ والثابت لدولة الكويت في ترجمة وعودها وســياســاتها بمســاعدة الشـــعوب المحتاجة الى تطبيقات فعلية على أرض الواقع، حيث قطعت بلادي شـوطا طويلاً في طريق تنفيذ المبادرات السـامية لحضـرة صـاحب السـمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه، للنهوض بالشـــراكات الدولية والتي تأتي معززةً لتاريخ الكويت المتواصل من العمل الإنمائي والإنساني.

وتمضـــي دولة الكويت بخطى ثابتة بوصـــفها إحدى الدول المشـــاركة في صـــياغة جدول اعمال التنمية المســـتدامة 2030 في العمل على ترجمة الاهداف الانمائية المســـتدامة على المســـتوى الوطني لتحقيقها باتخاذ حزم مختلفة من السـياسـات والتدابير الهادفة إلى تحسـين اداءها الانمائي الوطني النابع من جدول اعمال التنمية المستدامة واضعةً اياه نصب اعينها باعتباره اولوية في كافة الخطط والبرامج الوطنية بمشـاركة كافة طاقات افراد المجتمع والشـركاء والذي جسـدته بلادي برؤيتها الوطنية التنموية المستقبلية لـ"كويت جديدة" بحلول عام **2035** عبر ســـبع ركائز أســـاســـية تهدف الى تحويل الكويت إلى مركزاً إقليمياً رائداً مالي وتجاري وثقافي ومؤسسي.

السيد الرئيس،،،

وفي الختام، لا يســـعني إلاّ أن اشـــيد بالإجراءات والخطوات التي يقوم بها الامين العام للأمم المتحدة السيد/أنتونيو غوتيرش في اطار رؤيته وخاصـةً الجزء المتعلق في تحســـين وتطوير الانشـــطة التي تضـــطلع بها الامم المتحدة من اجل التنمية ومتطلعاً لما تمثله من رؤية لمستقبل أفضـل وأكثر استدامة وإنصـافاً لكافة دول العالم بما فيها دولة الكويت، وتؤمن دولة الكويت بأن جدول أعمال التنمية المســتدامة قابلٌ للتحقيق إذا ما توفرت الإرادة الســياســية والإيمان الكامل بأهمية العمل المشترك والجماعي والإلتزام بما نتخذه من قرارات وتعهدات.

وشكراً السيد الرئيس،،،